

المناطق الجبلية في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للدولة، فلا يمكن تجاهل ما بمقدورها أن تقدمه لتجسيد هذه الأخيرة، لذا لابد من زيادة الإهتمام بالمناطق الجبلية، والعمل فعليا على تنميتها، تنمية تكون مستدامة، دون أن ننسى تنمية السياحة الجبلية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الجبلية، التنمية، التنمية المستدامة الجبلية، السياحة الجبلية.

Resumé

Les zones montagneuses representent 25% de la surface de la terre ferme, et contiennent des richesses naturelles importantes et variées, mais en depit de cela elles restent marginalisées par rapport aux programmes du developpement et aux taux d'investissement qui ont concouru à l'appauvrissement de leurs populations.

Depuis 2003 année de la proclamation de la journée mondiale de la montagne on parle du developpement durable de la montagne, et vue l'importance des zones montagneuses dans la concretisation du developpement durable total, on ne peut ignorer le rôle qu'elles peuvent jouer dans son realisation , par consequent il faudrait leurs donner beaucoup d'importance et oeuvrer pour leurs developpement durable sans oublier celui du tourisme montagnaire.

Mots clé : zones montagneuses, developpement, developpement durable, tourisme montagnaire.

أهمية تحقيق التنمية

المستدامة الجبلية

د. فريدة حموم

جامعة جيجل

الملخص

تمثل المناطق الجبلية ما نسبته 25% من المساحة الإجمالية لليابسة، وتحتوي على ثروات طبيعية جد هامة ومتنوعة، لكن رغم هذا تبقى منسية ومهمشة من حيث البرامج التنموية، وحجم الإستثمارات المخصصة لها، الأمر الذي ساهم بدوره في إفقار سكانها.

ومنذ الإعلان عن اليوم العالمي للجبال عام 2003م، بدأ الحديث عن التنمية المستدامة الجبلية، ونظرا لأهمية



مقدمة

حددت الأمم المتحدة تاريخ الحادي عشر من ديسمبر يوما دوليا للجبال بدءا من عام 2003م، داعية الدول إلى تنظيم مناسبات في مثل هذا اليوم، على جميع المستويات، لإبراز أهمية التنمية المستدامة الجبلية. والحديث عن التنمية المستدامة الجبلية يدفعنا للتساؤل عن الأسباب التي دفعت للإهتمام بها على الصعيدين المحلي والعالمي، والدور الذي يمكن أن تلعبه للدفع بالتنمية المستدامة الشاملة، فالجزائر مثلا تزخر بالعديد من الجبال ذات المعالم الطبيعية الخلابة، تؤهلها لأن تكون قبلة للسياح، ويجعل منها موردا هاما للإقتصاد الوطني، لما تزخر به من ثروات طبيعية ومعدنية عديدة. هذه العلاقة والإرتباط بين التنميتين الجبلية والشاملة، يدفعنا للتساؤل عن أسباب وأهمية الإهتمام بتنمية المناطق الجبلية، والدور الذي قد تلعبه في تجسيد التنمية المستدامة، بمعنى آخر، إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة الجبلية أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة؟، وسنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق للنقاط التالية:

I. التنمية المستدامة.

II. التنمية المستدامة الجبلية والسياحة الجبلية.

III. دور التنمية المستدامة الجبلية في تجسيد التنمية المستدامة .

I. التنمية المستدامة

1. تعريف التنمية والتنمية المستدامة

يشير النمو إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن، دون حدوث تغيرات مهمة ملموسة في الجوانب الإجتماعية والسياسية والثقافية، في حين أن التنمية تشمل نمو الناتج القومي الإجمالي مع حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في مختلف المجالات، أهمها الزيادة في حصة الصناعة من الناتج القومي الإجمالي ونسبة من يعيشون في المدن بدلا من الأرياف.¹ فتشير التنمية للنمو زائد حدوث التغيير: تغيير إجتماعي و ثقافي، وهو تغير نوعي وكمي.²

تعرف التنمية بأنها عملية التطوير أو التغيير البنوي للمجتمع بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل تحسين حياة أفراد المجتمع، فيكون التركيز على إحداث التغيير البنوي وتوفير الحياة الكريمة للكل، أي إحداث تغيرات جوهرية في النسب والعلاقات التي يتميز بها الإقتصاد الوطني ك معدل الإدخار والإستثمار، ونسب القطاعات المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي الخام.³

والتنمية المستدامة حسب تعريف تقرير براندتلاند، "مستقبلنا المشترك" لعام 1987م، هي "التنمية التي تلي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"،⁴ لأن مفهوم التنمية لم يعد قابلا للإستدامة، في حين أن التنمية المستدامة، مفهوم يركز على الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والقادمة، مع العمل على إشباعها، شريطة أن يكون ذلك بصورة تحترم قدرة البيئة على الإستجابة لها.

يستخلص من هذا التعريف، نقاط أساسية تخص التنمية هي:

- بروز مصطلح الحاجة وإشباعها بدلا من الرفاه الذي كان يركز عليه الإقتصاديون في السابق.

- وجود مبدأ التناسق والتكامل بين الأبعاد البيئية والإقتصادية والإجتماعية.

- تعدد الأبعاد الزمنية والمكانية، فالأمر لم يعد يتعلق بالفترة الحالية أو بهذا الجيل بل بكامل المستقبل.

عرّفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره عام 1992م، بأنها "المسار الذي من خلاله توضع السياسات الاقتصادية، المالية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، بهدف إقامة تنمية تكون مستدامة إقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا"،⁵ فيلاحظ تواجد البعدين الإيكولوجي والإقتصادي في التعريف، من خلال توجهات ثلاثة: الإنتاج أو النمو في محيط إقتصادي، ضرورة إشباع الحاجات في المحيط الإقتصادي، وأخيرا حماية البيئة أو التسيير العقلاني للمحيط البيئي.⁶ الهدف إذا هو التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وضرورة المحافظة على البيئة لتلبية حاجيات كل الأجيال دون تمييز أو إجحاف. يدرج بذلك تصور التنمية المستدامة العامل البيئي في الفكر التنموي، فلأجل تنمية دائمة لا بد من إستغلال عقلاني للموارد الطبيعية، للإبقاء عليها للأجيال الأخرى في ظل إحترام المبادئ الإيكولوجية والمحافظة على البيئة، مما يستدعي إعادة النظر في الأنماط الحالية للإنتاج والإستهلاك الإقتصادي، فالتنمية المستدامة تسجل في "إستمرارية البحث عن نوعية التنمية بإحداث التكامل بين المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية".⁷

تعني الإستدامة نمو إقتصادي متزايد بغرض إشباع الحاجات الإنسانية وفق منحى يحترم البيئة، ويحافظ عليها مع الإبقاء على نفس الفرص للأجيال القادمة، أي هي العلاقة بين أنظمة إقتصادية ديناميكية، وأنظمة إيكولوجية ذات ديناميكية أكبر. بما يضمن إستمرارية البقاء الإنساني. فالإستدامة هي إستدامة إقتصادية من خلال تحقيق نمو متنامي، مع تسيير عقلاني للموارد المتاحة، وإستدامة إيكولوجية عن طريق تقوية الأنظمة البيئية المختلفة وتخفيف الأضرار التي يلحقها الإقتصاد والإنسان بالبيئة، والعمل على تحديث تكنولوجيا نظيفة، وإستدامة إجتماعية عن طريق تحسين حالة الفقراء، وضمان توزيع عادل للثروة.

2. شروط تحقيق التنمية المستدامة

حددت لجنة براندتلاند شروط تحقيق إستدامة التنمية في ما يلي:

- ✓ نظام السياسي يؤمن فرص المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار، في مختلف مراحله.
- ✓ نظام إقتصادي قادر على توفير الفائض المالي، والمعرفة الفنية على أساس الإعتماد الذاتي والإستدامة.
- ✓ نظام إجتماعي قادر على تقديم حلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتوازنة.
- ✓ نظام إنتاجي يحترم واجب المحافظة على القاعدة البيئية للتنمية.
- ✓ نظام دولي يرمي الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل.
- ✓ نظام إداري يتسم بالمرونة، والمالك للقدرة على التصحيح الذاتي.⁸

وحدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية من جهته في: القضاء على الفقر، التقليل من النمو السكاني، توزيع أكثر عدالة للموارد، شعب في أحسن صحة وأكثر تعليما وأحسن تكويننا، حكومة لا مركزية وأكثر مشاركاتية، نظام تبادل أكثر عدالة وأكثر تفتحاً داخل الدولة وبين الدول، وأخيرا فهم أحسن لتنوع الأنظمة البيئية والحاجة لحلول ملائمة للمشاكل البيئية، ومراقبة تأثير التنمية على البيئة.⁹

3. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها في:

- ✓ تحقيق نمط حياة أفضل للسكان، من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية.
- ✓ توعية السكان بالمشاكل والمخاطر البيئية، وبأهمية المحافظة على البيئة، وتنمية إحساسهم تجاهها.

- ✓ احترام البيئة الطبيعية، لأن حماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة.
- ✓ تحقيق استخدام عقلائي وأمثل للموارد، بهدف المحافظة عليها للأجيال القادمة وعدم إستنزافها.
- ✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وذلك بإستغلالها بما يفيد تنمية المجتمع والأفراد.
- ✓ إحداث تغيير مستمر في حاجيات وأولويات الأفراد بما يحقق التوازن بين التنمية والمشاكل البيئية.
- ✓ تحقيق نمو إقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الرأسمالية التي تشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهو ما يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، لتأكيد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال، وداخل نفس الجيل.¹⁰
- وفي يناير 2016 بدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددها قادة العالم في سبتمبر 2015، والتي تمتد إلى غاية عام 2030، وذلك بهدف تحقيق:
 - ✓ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
 - ✓ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
 - ✓ الصحة الجيدة والرفاه.
 - ✓ ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
 - ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.
 - ✓ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة.
 - ✓ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 - ✓ تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير العمل اللائق.
 - ✓ إقامة بني تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع و المستدام، وتشجيع الابتكار.
 - ✓ الحد من إنعدام المساواة بين البلدان، وفيما بينها.
 - ✓ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود المستدام.
 - ✓ الإستهلاك والإنتاج المسؤولين.
 - ✓ إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
 - ✓ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
 - ✓ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مسارها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
 - ✓ السلام والعدل، والمؤسسات القوية.
 - ✓ تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.¹¹

4. أبعاد التنمية المستدامة

يحدد مفهوم التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد لا بد أن تدرج في أية خطوة لتكون التنمية فعلا مستدامة، وهي: البعد الإقتصادي، البعد البيئي، والبعد الإجتماعي.

✓ البعد الاقتصادي

يعد وسيلة تقدير كمية للتنمية، وتحقيق النمو الاقتصادي أمر ضروري لتحقيق باقي الأبعاد، من خلال وضعه في خدمة البيئة والمساهمة في المحافظة عليها، لكنه بُعد مرهون بحجم الموارد وبديمومتها، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي في النهاية محددًا بالبيئة.

إن تحديات القرن 21م في المجال البيئي هي نتاج التحديات التكنولوجية للقرن الماضي والتي وضعت آنذاك لحل المشاكل الاقتصادية، ولتتأقلم الدول مع التغيرات البيئية عليها زيادة معرفتها التكنولوجية وتقوية قدراتها في التخطيط والتنسيق، وإقامة سياسات متعددة القطاعات.¹²

✓ البعد الاجتماعي والثقافي

برزت أهمية وضرورة وضع إجراءات تحد من تزايد الفقر، وتعمل على توفير وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وأكدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الاعتراف الدولي للمنظور من زاوية ثلاثة أبعاد، تتواجد من خلالها التنمية المستدامة هي: الوجه الاقتصادي، الوجه الإيكولوجي، والاعتماد المتبادل الاجتماعي، فلا بد من وضع مقاربة تدمج هذه الأبعاد الثلاثة، لتحقيق من خلالها التنمية المستدامة.

يتمثل البعد الاجتماعي في احترام مبادئ العدالة والتضامن، وتوزيع أحسن للثروات بين الأجيال وفق أمكنة وأزمنة مختلفة، والإستدامة تكون بالشكل الذي يضمن عدالتها بأبعادها: الوطنية بين مختلف الطبقات والمناطق، العالمية بخصوص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية، وأخيرا الزمنية فيما يخص مصالح الأجيال.¹³ كما يمكن للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية أن تعزز إحداها الأخرى بشكل متبادل، إذ يمكن للأموال التي تنفق في الصحة والتعليم أن تزيد من إنتاجية الفرد، ويمكن للتنمية الاقتصادية من جهةها، أن تسرع من التنمية الاجتماعية بتوفير الفرص للجماعات المحرومة، أو بنشرها للتعليم بصورة أسرع.¹⁴

✓ البعد البيئي/الإيكولوجي

هو إحداث تسيير جيد للطبيعة تفاديا لتدهورها مما سينعكس سلبا على الاقتصاد والإنسان معا، وتهدف التنمية المستدامة المحافظة على البيئة ضمانا لاستمراريتها وبقاء الموارد الطبيعية الضرورية لها، وهي التي ولدت أساسا من رحم الإنشغال الإيكولوجي والبيئي، حيث أهملت أدبيات التنمية التقليدية البيئة وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، فلا بد من تنمية قابلة للاستمرار والتطور عن طريق وضع حلول لمشكلة إستنزاف الموارد الاقتصادية والطبيعية، وحماية البيئة بواسطة وقف التلوث ومسبباته، والمحافظة على التنوع الإيكولوجي والبيولوجي.

تدعم التوجه البيئي مع مؤتمر جوهانسبورغ عام 2002م، والذي أكد على:

✓ حماية الموارد البيئية، وإعتماد مبدأ الوقاية البيئية كجزء رئيسي من التنمية.

✓ تأكيد المسؤولية المشتركة لجميع الدول في مواجهة الإختلالات البيئية.

✓ إعتبار الدول المتسببة في التلوث مسؤولة ماديا عملا. مبدأ: Pollueur- Payeur.¹⁵

II. التنمية المستدامة الجبلية والسياحة الجبلية

1. لماذا تنمية مستدامة جبلية؟

دفعت أهمية الجبال بالمجتمعين في "قمة الأرض" في ريو ديجانيرو عام 1992م، لتخصيص فصل كامل حول التنمية المستدامة للجبال، فالمناطق الجبلية تعد خزاناً للمياه العذبة، وللثروة الحيوانية والنباتية والغابية، مما يستدعي تهيتها والحافضة عليها لضمان حماية البيئة وإستمرارية الحياة، فلا بد من العمل على تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، والقضاء على تمهيشها لأهميتها المتنامية.

غالبا في برامج التنمية ما يكون تعريف الجبل بصورة سلبية، فالمشاريع تضع جملة من الكوارث بالنسبة للجبال: البيئة هشّة، الإنتاجية ضعيفة، الكوارث الطبيعية عديدة، السكان مهمشون، تعد جيوبا للفقر واللاأمن، في حين أن الرغبة في إقامة تنمية مستدامة تستدعي تغيير النظرة نحو الجبال،¹⁶ والعمل على تنميتها نظرا للدور الذي قد تلعبه المناطق الجبلية بما تملكه من ثروات، في تحقيق ليس فقط تنميتها بل وأيضا التنمية الشاملة للدولة.

بالرغم من أن الجبال تمثل ربع مساحة اليابسة، ويقطنها 12% من سكان العالم، إلا أنهم يعدون من أفقر السكان وأكثرهم حرمانا لتعرضهم الدائم للتهميش الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى إفتقارهم للخدمات الأساسية كالصحة والتعليم،¹⁷ فالجبال تغطي ما نسبته 22 % من سطح الأرض، ويقطنها حوالي 720 مليون نسمة، لكن الحقيقة هي أن مخاطر المجاعة و إنعدام الأمن الغذائي لنسبة كبيرة منهم ينعكس سلبا على مستواهم التعليمي والصحي، ويدفع بهم إلى هجرة قراهم ومنازلهم بحثا عن حياة أفضل.

وتقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أنشطة برامجية بصورة منتظمة تتعلق بالمناطق الجبلية منها:

✓ مشروعات التعاون التقني التي تقدم التمويل ومشورة الخبراء في المناطق الجبلية من بوليفيا الى كازاخستان، كما يقدم البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي تنفذه المنظمة المساعدة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، والتي تقع في المناطق المرتفعة.

✓ تعميق الفهم للنظم البيئية الجبلية، وحاجات المجتمعات السكانية فيها، والتي غالباً ما تكون أشد تعرضاً للفقر والجوع، من خلال البحوث والدراسات والوسائل الأخرى كرسم الخرائط.

✓ النهوض بدور قيادي في الجهود الدولية المختلفة الرامية إلى إرساء آليات تعاونية لترويج التنمية المستدامة، و خفيف حدة الفقر في المناطق الجبلية.

✓ تطوير خطوط توجيهية ومواد تثقيفية حول بعض القضايا مثل إدارة مساقط المياه، يمكن أن تستخدم لتطبيق ممارسات التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

✓ إجراء مراجعات متعمقة للقوانين والسياسات والإستراتيجيات المتصلة بالجبال، لمساعدة البلدان على تجنب الأخطاء وتنفيذ مبادرات ناجحة في المناطق الجبلية.¹⁸

تستلزم تنمية الجبال إستراتيجيات وسياسات خاصة، لذا من المهم تحديد الأهداف والمؤشرات، بهدف تحسين وسائل بقاء سكان المناطق الجبلية، وحماية التنوع البيولوجي لضمان رخاء دائم لصالح الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية،¹⁹ وهي العملية التي تستدعي تضافر جهود الفاعلين المحليين، والوطنيين، والدوليين، وتنسيق الجهود والسياسات على كافة المستويات.

2. دور السياحة الجبلية في تطوير تنمية جبلية مستدامة

أ. السياحة الجبلية وتنمية المناطق الجبلية

السياحة الجبلية أو سياحة المناظر الطبيعية تعود إلى القرن 19م، مع إكتشاف الجبل كمكان للإسترجاء وممارسة مختلف الرياضات الجبلية، وعرفت خصوصا في أوروبا مع بداية إنشاء المنتجعات السياحية الجماعية في المملكة المتحدة، مثل منتجعات ساوثند، ومارجيت، وبلاكبول. وأصبحت مناطق مثل جبال إسكتلندا والألب السويسرية، أماكن سياحية مهمة في أوروبا.²⁰

تعد السياحة بكل أنواعها موردا ماليا هاما لإقتصاد الدول، فتولد صناعة السياحة مثلا في ماليزيا دخلا قوميا، يعادل 47.2 مليار رنغيت، وهي ثاني أكبر مساهمة في العملة الصعبة بعد السلع الإنتاجية، وسابع أكبر مساهمة في الإقتصاد الوطني، حيث إستقبلت ماليزيا عام 2012م، حوالي 25.03 مليون سائح.²¹

وهناك من يعتقد أن المغرب مثلا قد إستنفذ سياحة الشمس والبحر كمنتوج تقليدي لمختلف الوجهات السياحية بالبلد، و ات ملحا تسويق منتوج جديد يستقطب زبائن جدد ينعشون الإقتصاد الوطني، فبرز قطاع السياحة القروية كمورد إقتصادي وإجتماعي مهم. ويسعى المغرب حاليا للتموقع ضمن الوجهات العشرين الكبرى في أفق 2020، لذا إنتهجت وزارة السياحة المغربية مختلف المقاربات لتنويع منتوجه السياحي وإستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح.²²

إن الإهتمام بالسياحة الجبلية ينعكس بالإيجاب على الجبال ويساهم في تنميتها، لأن السياحة الجبلية تستدعي توفير المرافق والبنى التحتية الضرورية لتطويرها كالطرق والمياه والكهرباء والغاز، ومختلف وسائل الإتصال والفنادق وأماكن الإيواء وغيرها، كما تستدعي تشجيع الإستثمار في المناطق الجبلية، دون أن ننسى أنه يمكن لعائدات السياحة الجبلية أن تستغل لتنمية المناطق الجبلية، "فمساهم السياحة الجبلية في توفير فرص الشغل لسكان الجبال، وتوفير العائدات لهذه المناطق، وفي وقف نزيف الهجرة القروية".²³ ونظرا لأن السياحة تلعب دورا هاما في التنمية، فإن هذا يجعل الجماعات المحلية مصدرا هاما لتمويل مختلف المشاريع التنموية، وهو الأمر الذي يتوقف على ما تملكه هذه المناطق من مواقع سياحية تستقطب السواح من الداخل والخارج.²⁴

ب. السياحة الجبلية في الجزائر

تتوفر الجزائر بفضل موقعها الجغرافي، على أربعة أنواع من السياحة: الساحلية، الجبلية، السياحة الصحراوية، إضافة إلى سياحة الحمامات المعدنية لتوفرها على أزيد من 202 منبع تتميز، غالبيتها بالخاصية العلاجية، فهناك السياحة الساحلية حيث تمتد السواحل الجزائرية على طول 1200 كلم، تتخللها شواطئ عديدة، والسياحة الصحراوية، بفضل إمتلاك الجزائر لصحراء شاسعة، بها كل المقومات لإقامة سياحة ناجحة، وأخيرا السياحة الجبلية.

تمتلك الجزائر في مناطقها الجبلية ثروات سياحية هامة، كالمناظر الطبيعية والمغارات والكوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة، لكن النظرة للسياحة الجبلية تكاد تنعدم، وتقتصر على الترحلق على الثلوج في منطقة تيكجدة وتلاغيفل والشرعية، وهو تقزيم للسياحة الجبلية لسببين: الأول يتمثل في الواقع المناخي حيث أن كميات الثلوج المتساقطة جد محدودة، الأمر الذي يجعل إستغلالها ضريبا مما يستلزم التركيز على المعالم الدائمة. السبب الثاني هو خطأ حصر السياحة الجبلية في الترحلق لوجود الكهوف و المغارات، والحيوانات والطيور النادرة، والينابيع المائية العذبة، والتي تعد كلها عوامل جذب للسياح.²⁵

أصبحت السياحة اليوم في الجزائر ضرورة حتمية أمام الحاجة لإيجاد مورد إضافي يغطي العجز المالي الذي تسببت فيه تدهور أسعار النفط على المستوى الدولي، ولو أخذنا مدينة جيجل على سبيل المثال، فهي تستقطب سنويا مئات السياح الجزائريين والأجانب ليس فقط لكونها مدينة ساحلية ولإمتلاكها العديد من الشواطئ ذات الطابع العائلي، ولكن أيضا بفضل المناظر الطبيعية الخلابة خاصة التي تتخلل الطريق الرابط بينها وبين بجاية أو ما يسمى بالكورنيش، وأيضا مغاراتها الطبيعية كمغارة تازة وغيرها.

3. التنمية المستدامة في البلديات الجبلية في الجزائر

أ. واقع التنمية في البلديات الجبلية

تعاني المناطق الجبلية التخلف والعزلة، والتهميش، والتي تبرز من خلال التأخر الكبير في مختلف المجالات التنموية، الإقتصادية، والإجتماعية، ونقص التآطير لمختلف الخدمات والمرافق الحياتية الأساسية، كالصحة والتعليم والإتصالات، والهياكل القاعدية كالطرق والنقل، خاصة في المناطق الريفية منها، كالبلديات الشمالية الجبلية لولاية سطيف، مثل تزي نبشار، عموشة، دهامشة، عين الكبيرة، وأولاد عدوان.²⁶

لقد تركّز تدخل الدولة في الإستثمار في بعض البلديات دون الأخرى، مما أدى إلى خلق عدم توازن كبير بين مختلف البلديات الجبلية، التي تمتاز بنفس الخصائص، فحققت فيها بعض التنمية بينما بقيت أخرى تعاني إستمرار التخلف والتهميش، فعلى الرغم من سياسات التهيئة والتنمية المنتهجة من قبل الدولة والسلطات والجماعات المحلية في إطار سياسات اللامركزية والتوازن الجهوي لتحقيق النمو، فإنها حملت مفارقات جديدة من خلال إستمرار اللاتوازن مع المجالات الأخرى، ومساهمة ذلك في المحجرة الريفية، والعزلة، والتخلف.

تتميز المناطق الجبلية بالطابع الزراعي التقليدي، فالسكان يمتنعون الزراعة المعاشية بهدف سد الحاجيات الأساسية والبيع إن أمكن ذلك، إضافة إلى تربية المواشي والدواجن. وبالنظر إلى البنية الجغرافية والتضاريسية الصعبة لهذه المناطق، فهذا ينعكس على مردودية المساحات الزراعية، ولو أضفنا إليها عوامل أخرى، كإستعمال الأدوات التقليدية، والظروف المناخية، وإنهاك التربة لعدم إستعمال الأسمدة، والتهميش، ونقص الإمكانيات، فالعديد من العائلات تخلت عن الزراعة وتربية المواشي وإستبدالها بالإقتناء المباشر من الأسواق، وهو ما يقضي على الزراعات المعاشية، ويخلق تبعية سكان القرى للمدن بدلا من المساهمة في الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

ب. عوائق تحقيق التنمية الجبلية

من بين العوامل التي تؤثر سلبا على التنمية الجبلية المستدامة نجد:

✓ قد تؤثر الطبيعة نفسها سلبا على إمكانية تسريع وتيرة التنمية في المناطق الجبلية، فلو أخذنا على سبيل المثال البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف، نجد أن الطبيعة التضاريسية والطبوغرافية الجبلية، تمثل أكثر من 70% من مساحة هذه البلديات.

✓ غياب الإرادة السياسية لخلق سياسة تنموية متوازنة من أجل محاربة التخلف، والعزلة، والجهوية.

✓ التكاليف المالية والتقنية التي تتطلبها التهيئة والتنمية في المناطق الجبلية، التي تعاني مثل هذه الصعوبات والعوائق الطبيعية.²⁷

ج. سبل تعزيز التنمية المستدامة الجبلية

~ على صعيد السياسات: تعزيز وتنقيح السياسات الراهنة وإنشاء مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية، وعلى الحكومات زيادة الاهتمام بإدارة مخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، ووضع تدابير وسياسات وقائية، مع إشراك سكان الجبال في عملية صنع القرار.²⁸

يتوجب على الدولة حسب الخبير الاقتصادي محمد أمقران شريفي، إعادة النظر في قانون تسيير المناطق الجبلية، وإهتمام البلديات بها من خلال فتح الطرقات، وحماية البيئة، وتخصيص ميزانية خاصة للإهتمام بهذا القطاع من قبل الجماعات المحلية، فعلى السلطات المحلية إذا العمل على مساعدة سكان المناطق الجبلية للعمل على إستقرارهم ومنع نزوحهم نحو المدن، وذلك عن طريق:

✓ توفير الإحتياجات القاعدية كالمدارس والمستوصفات.

✓ المساعدات المالية والمادية في ما يخص الفلاحة كالزراعة وتربية الحيوانات.

✓ تسهيل عملية بيع الحليب بالنسبة لمربي الأبقار.

✓ تسهيل عملية الحصول على علف الحيوانات والدواجن.²⁹

ولكون الجزائر تتمتع بمناطق جبلية ذات طابع سياحي جاذب للسياح، فعلى السلطات العمل على تنمية السياحة الجبلية بتوفير الخدمات الأساسية القاعدية، وتهيئة بنيتها التحتية لفك العزلة عنها وتسهيل الوصول للجبال والإقامة فيها، كشبكة الطرقات، المياه، الكهرباء والغاز والفنادق والتزل مع معقولة الأسعار.

~ على الصعيد الإقتصادي: زيادة مستوى الإستثمار والتمويل للتنمية المستدامة في الأقاليم الجبلية، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة سليمة، كالمياه، والتنوع البيولوجي، والتربية.

~ على مستوى بناء القدرات: ضرورة تعزيزها لتحقيق التنمية الجبلية على كل الأصعدة، فمن المهم دعم جهود البحوث، وتعزيز مجموعة البيانات المتعلقة بالمناطق الجبلية، كأساس لإتخاذ القرارات، ورسم خطط مدروسة.³⁰ وهذا دون إهمال العامل البشري، فلا بد من تهيئة الموارد البشرية والإهتمام بالتكوين المهني لشباب المناطق الجبلية حسب خصوصيات كل منطقة، كالتشجير والزراعة وتربية المواشي والصناعات الخشبية وصناعة الفخار والحلي والزراعي التقليدية، ودعم مشاريعهم لدفعهم للمساهمة في التنمية الجبلية والتنمية الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى خلق فرص العمل وتفايدي نزوحهم للمدن.

III. دور التنمية المستدامة الجبلية في تجسيد التنمية المستدامة

تنبع الأهمية التي توليها المنظمات الدولية كمنظمة الصحة والتغذية العالمية لتنمية المناطق الجبلية من سببين رئيسيين، الأول هو الإهمال الذي طال هذه المناطق وسكانها من قبل العديد من حكومات الدول، خاصة منها دول العالم الثالث لنقص الإمكانيات، رغم كونها خزان للثروات المعدنية والطبيعية، الثاني هو المساهمة التي قد تضيفها التنمية المستدامة الجبلية للتنمية الشاملة، والتي يمكن تصور بعضها في النقاط التالية:

1. خلق الثروة وضمان التزود بالموارد

أكد محمد أمقران شريفي في ملتقى نظم حول "إقتصاد الجبل والتنمية المحلية المستدامة بمنطقة القبائل"، المنعقد في سبتمبر عام 2015، على وجوب الإهتمام أكثر بالإقتصاد الجبلي الذي يعد عنصرا هاما لتحقيق التنمية المستدامة وتطوير الإقتصاد

الوطني وخلق بديل أمام انخفاض أسعار البترول، فهي مناطق ذات ثروة كبيرة لتحقيق التنمية في كافة المجالات، السياسية منها والفلاحية والصناعية.³¹

والمقصود بالموارد هو كل ما يستخدم في إنتاج سلعة، أو خدمة تشبع حاجة، أو حاجات إنسان ما، والموارد الاقتصادية هي جميع الموارد التي تتصف بالندرة من حيث المحدودية و/أو قابلية النضوب، أما الموارد الطبيعية فهي التي تستخلص من سطح الأرض أو باطنها، وهي ليست من صنع الإنسان كالمياه والمعادن والحيوانات والغابات، والتي يستغلها الإنسان لتحقيق المنفعة له، وهي إما موارد متجددة أو غير متجددة.³²

يطلق على الجبال تسمية المستودعات الطبيعية للمياه، نظرا لمساهمتها بنسبة كبيرة في توفير المياه العذبة للشرب والري وتوليد الطاقة الكهربائية، فنجد أن من 70% إلى 90% من كميات المياه الجارية في الأنهار بالأقاليم الجافة وشبه الجافة تأتي من الجبال، كما يمكن لنحو 30% إلى 60% من المياه العذبة أن تأتي من مساقط المياه الواقعة في المرتفعات، ففي حوض الراين مثلا، توفر جبال الألب 31% من المياه المتدفقة فيه سنويا، والتي قد تصل في الصيف إلى أكثر من 50% بالرغم من أن هذه الجبال لا تشكل سوى 11% من أراضي هذا الحوض.³³

لا يمكن بذلك تصور تحقيق تنمية مستدامة في ظل تناقص المياه العذبة أو تلوثها، كما لا يمكن التقليل من حدة الفقر والجوع لأن تناقص المياه أو المساس بسلامتها سينعكس على المنتوجات الزراعية والفلاحية ويهدد الأمن الغذائي والصحي ليس فقط لسكان المناطق الجبلية بل لكل سكان الدولة، دون أن ننسى أهمية الجبال في توفير الطاقة المتجددة من خلال الطاقة الهيدرولوجية وطاقة الرياح.

2. خلق مناصب الشغل وإمتصاص البطالة

تعتبر المناطق الجبلية أماكن يمكنها خلق مناصب شغل جديدة وتخفيف حدة البطالة، وبناء الفنادق والنوادي لجلب السواح، وإستغلال الأشجار المثمرة منها كالزيتون، وغير المثمرة لصناعة الأخشاب، وإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية والخضر والفواكه، والإستثمار الفلاحي، وإنتاج الحليب ومشتقاته، ومختلف الصناعات التقليدية كالخزف والزراي. يمكن للمناطق الجبلية توفير مناصب الشغل ليس فقط لسكانها وشبابها، وإنما أيضا لم هم من خارج هذه المناطق، نظرا للفرص الكثيرة التي توفرها للعمل في مختلف النشاطات الفلاحية والزراعية، والنشاطات الإستخراجية والحرفية وغيرها.

3. ضمان إستمرارية الحياة

يمكن للجبال في عالم يشهد ندرة الموارد، النمو السكاني، ونتائج التغيرات المناخية أن تساهم في مستقبل أكثر ديمومة، فالجبال توفر المياه العذبة لأكثر من نصف سكان العالم، وتعد خزانات للأغذية، للطاقة وللتنوع البيولوجي، فهي توفر ما بين 60% و 80% من الموارد العالمية للمياه العذبة الموجهة للزراعة والصناعة وللإستعمالات المنزلية.³⁴

الخاتمة

لا يمكن لأحد أن ينكر الأهمية التي تتميز بها المناطق الجبلية، سواء من حيث كونها مناطق تزخر بالثروات الطبيعية والمعدنية، أو لكونها مناطق قادرة على إنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة بفضل قوة الرياح وتدفق المياه، رغم هذا فلا تزال تشكل في معظمها مناطق مهمشة من حيث حجم الإستثمارات التي تجزها الدول فيها مقارنة بباقي المناطق الأخرى، الأمر الذي يجعل سكانها يعانون من التهميش والفقر والأمراض ونقص مستواهم التعليمي.

لقد دفعت هذه الوضعية بالعديد من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، و الخبراء الإقتصاديين للتأكيد على ضرورة تنمية المناطق الجبلية، وهو الحديث عن التنمية المستدامة الجبلية، خاصة لما يمكنه أن تقدمه من محفزات للتنمية المستدامة الشاملة سواء في بعدها الإقتصادي أو في بعدها الإجتماعي و البيئي.

الإحالات:

durable : approches plurielles, Paris, Hatier, 2005, pp 139-143.

¹³ - حسن كريمة، "مفهوم الحكم الصالح" في ، مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية)، ط 2، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 100.

¹⁴ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق الذكر، ص 81.

¹⁵ - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 171.

¹⁶ - Catrine AUBERTIN, « La montagne, un produit du développement durable », Revue de géographie alpine, Tome 89, n°23, 2001 ; pp51-57, p 56.

¹⁷ - الأمم المتحدة، "اليوم الدولي للجبال". تاريخ التصفح: 2016/11/22، من الموقع :

www.un.org/ar/events/mountainday/backbround.shtml

¹⁸ - منظمة الزراعة و الأغذية للأمم المتحدة، "المنظمة: قيادة عالمية للتنمية المستدامة للجبال"، تاريخ التصفح: 2016/08/12.

www.fao.org/arabic/newsroom/focus/2003/dec_idm_2.htm

¹⁹ - Partenariat de la montagne, « LES montagne et les objectifs de développement durable », Consulté le 05/07/2016

www.mountainpartnership.org/fileadmin/templates/mountain_partnership/doc/POLICY_BRIEFS/call23fr.pdf

²⁰ - محمد الغروزي، "السياحة الجبلية أو سياحة المناظر الطبيعية". نشر في شبكة دليل الريف يوم 2010/10/02، تاريخ التصفح: 2016/11/14.

www.maghress.com/dalilrif/3704.html

²¹ - "ماليزيا: صناعة السياحة في ماليزيا يشهد غوا هاتلا". تاريخ التصفح: 2016/10/02.

www.woody.my/P.aspt?id=260

²² - محمد التفراوي، "السياحة القروية و آفاق واعدة وإمكانات غنية". تاريخ التصفح: 2016/11/25.

www.marocow.com/138.html

²³ - محمد الغروزي، مرجع سابق الذكر.

¹ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات التنمية و سياسات و موضوعات، الأردن، دار وائل للنشر، 2007، ص 124-125.

² - Lé THÀNH KHOI, « Les trois démentions du développement » Dans, ABDEL-MALEK (Anouar) et Autres, Clés pour une stratégie nouvelle du développement, Paris, Les Editions Ouvrières, 1984, p25.

³ - مدحت القريشي، مرجع سابق الذكر، ص 27.

⁴ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، (ترجمة محمد كامل عارف)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1989، ص 69.

⁵ - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1992 : Pour une vision nouvelle du développement humain au niveau mondial, Paris, Economica, 1992, p 19.

⁶ - Siméon FONGANG, « Développement durable et développement humain : quelles mesures ? », Mondes en développement, tom24, n°96, pp67-72, p68.

⁷ - Assen SLIM, Le développement durable, Paris, Le Cavalier Bleu Editions, 2004, p 60.

⁸ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق الذكر ، ص 93.

⁹ - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain 1992 : Pour une vision nouvelle du développement Humain au niveau mondial, Op.Cit. p 19.

¹⁰ - عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، و سراء عبد الرحمان خضير، "التنمية المستدامة: المفهوم، العناصر، الأبعاد"، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، العدد 67، 2015، ص 338-356، ص 342-343.

¹¹ - الأمم المتحدة، "أهداف التنمية المستدامة"، تاريخ التصفح: 2016/07/26.

www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

¹² - Yannick GLEMAREC, « Développement durable et organisme intergouvernementaux » Dans, YVETTE (Veyret) (dirs), Développement

- ²⁴ - قرزيز محمود، "واقع القطاع السياحي في الجزائر و دوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية"، تاريخ التصفح: 2016/10/05.
www.9alam.com/community/thead/uaqy-qlqtay-alsiaschi-fi-algzai-udursc-fi-hmuil-algmay-almaskli-lmshariy-altnmi.8566/
- ²⁵ - "أنواع السياحة في الجزائر"، تاريخ التصفح: 2016/08/25.
www.startimes.com/?/27130154.htm
- ²⁶ - منصور هاجرس، "التخلف و جهود التنمية المحلية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف، كتب في 28 نوفمبر 2012، تاريخ التصفح: 2016/09/04.
www.mansour-hadjeres.over-blog.com/article_112933680.html
- ²⁷ - المرجع نفسه.
- ²⁸ - الأمم المتحدة، "اليوم الدولي للجبال". مرجع سابق الذكر
- ²⁹ - ضاوية تولاي، "خبراء يؤكدون ضرورة الإهتمام بالإقتصاد الجبلي لتحقيق التنمية المستدامة"، جريدة الشعب، يوم 2015/01/22، من الموقع:
www.djazaress.com/echab/52450.html
- ³⁰ - الأمم المتحدة، "اليوم الدولي للجبال". مرجع سابق الذكر.
- ³¹ - ضاوية تولاي، مرجع سابق الذكر.
- ³² - علي قابوسة و حمزة طيبي، "منظومة الإدارة البيئية و التنمية المستدامة في المناطق الريفية"، مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، العدد 04، جانفي 2014، صص 175-187، ص 177.
- ³³ - منظمة الزراعة و الأغذية للأمم المتحدة، "الجبال و المياه العذبة"، تاريخ التصفح: 2016/08/14.
www.fao.org/arabic/newsroom/focus/2003/d_ec_idm_3.htm
- ³⁴ - Op.Cit. Partenariat de la montagne ,